

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى فى انشاء
مشروعات الطاقة فى جمهورية مصر العربية بين حكومتى جمهورية
مصر العربية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الموقع
فى القاهرة بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى فى انشاء مشروعات الطاقة فى
جمهورية مصر العربية بين حكومة جمهورية مصر العربية واتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (٤ يوليه سنة ١٩٨٩)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢ ذى الحجة

سنة ١٤٠٩ الموافق ٥ يوليه سنة ١٩٨٩

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية للتعاون الاقتصادى والفنى فى انشاء مشروعات
الطاقة فى جمهورية مصر العربية

أن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفيتية أخذتا فى الاعتبار علاقات الصداقة التقليدية القائمة بين البلدين
والشعبين والرغبة الأكيدة فى زيادة تنمية وتقوية التعاون الاقتصادى والفنى على
أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والاحترام الكامل
للكرامة الوطنية وسيادة كل من البلدين •

وعملا بأحكام الاتفاق المصرى السوفيتى للتعاون الاقتصادى والتجارى
والفنى والعلمى المؤرخ ٢٠ مايو ١٩٨٨

فقد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

تتعاون حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية لانشاء المشروعات التالية فى جمهورية مصر العربية :

محطة كهرباء كهروحرارية طاقتها ٦٤٠ ميغاوات مع امكانية زيادتها الى
١٢٠٠ ميغاوات مزودة بوحدة قوى منفردة بطاقة ٣٢٠ ميغاوات وتعمل بالفحم
و/أو بالغاز الطبيعى وضغط البخار أقل من الضغط الحرج •

ميناء تفرغ للفحم بطاقة تصل الى ٣ مليون طن سنويا وأعمال تعميق القاع
لمياه منطقة الميناء •

خطوط جهد ٥٠٠ كيلو فولت بطول ١٥٠ كيلومتر مع محطة محولات
٥٠٠/٢٢٠ ك.ف .

وترفق البيانات الفنية الخاصة لهذه المشروعات ، بهذا الاتفاق ، وتعتبر جزءاً
لا يتجزأ منه .

(مادة ٢)

ينفذ التعاون فى انشاء المشروعات الواردة بالمادة الأولى من هذا الاتفاق
على أساس تسليم مفتاح وذلك طبقاً للعقود التى توقع بين المؤسسات المصرية
والسوفيتية والتى تتضمن القيمة - الأحجام - الوقت اللازم للتنفيذ - الأسعار -
شروط ومواعيد السداد بما فى ذلك الدفعة المقدمة وغيرها من قواعد وشروط
التعاون الذى يحددها هذا الاتفاق ، ويتم تنفيذ هذا التعاون على النحو التالى :

١ - تستخدم المؤسسات السوفيتية خدمات المنشآت و / أو المؤسسات من
دول أخرى تضمن التمويل اللازم للتوريدات والخدمات من منشآت أو مؤسسات
هذه الدول وفقاً للشروط التى توافق عليها المؤسسات المصرية باعتبار تلك المنشآت
أو المؤسسات أعضاء فى الكونسورتيوم الذى سينشأ لتنفيذ أعمال الانشاء
والتركيب وتقديم الخدمات الأخرى وأيضاً توريد المعدات والمواد غير المصنعة
فى الاتحاد السوفيتى والتى يتطلبها التشغيل العادى لمشروعات التعاون وتكون
المؤسسات السوفيتية هى المسؤولة عن هذا الكونسورتيوم .

٢ - تقوم المؤسسات المصرية بما يلى :

مد المؤسسات السوفيتية بدون مقابل بالأراضى اللازمة للمشروعات خالية
من أية موانع أو انشاءات مع ربط المشروعات تحت الانشاء بالمرافق الخارجية .

تقديم المساعدة للحصول على تصاريح العمل ورخص الأعمال المطلوبة
والتي تنفذها المؤسسات السوفيتية وكذلك للمقاولين والمؤسسات والشركات
من دول أخرى .

تسوية الحسابات مع المؤسسات والشركات من الدول الأخرى المشتركة
وفقا للفقرة ١ من هذه المادة •

سداد كل الضرائب والمستحقات الواجب سدادها في جمهورية مصر
العربية والتي قد تفرض على المعدات والمواد (فيما عدا الواردات المؤقتة)
والأمتعة الشخصية للخبراء السوفيت وأفراد أسرهم •

(مادة ٣)

تمنح حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية حكومة جمهورية مصر العربية
ائتمان يصل الى ١٢٠ مليون جنيه استرليني حسابي (مائة وعشرون مليون جنيه
استرليني حسابي) بفائدة ٥٪ / ٣ (ثلاثة ونصف في المائة) وذلك لسداد
مصروفات المؤسسات السوفيتية الخاصة بالتوريدات والأعمال الهندسية الى
جمهورية مصر العربية لمعدات كاملة الصنع في الاتحاد السوفيتي للمشروعات المحددة
في هذا الاتفاق على أساس أسعار فوب الموانئ السوفيتية •

وتدفع المؤسسات المصرية بالجنيه المصري المصروفات الخاصة بالمؤسسات
السوفيتية للمشتريات والمعدات والمواد الضرورية اللازمة للمشروعات من السوق
المحلية وكذلك المصروفات الضرورية لإقامة الخبراء السوفيت في جمهورية مصر
العربية •

(مادة ٤)

تسدد جمهورية مصر العربية المبالغ المستخدمة من الائتمان وفقا للمادة (٣)
من هذا الاتفاق على ١٢ قسطا سنويا متساويا بدأ بعد ستة أشهر من تاريخ التشغيل
المضنون للوحدة الحرارية الأولى •

تحسب الفائدة من تاريخ استخدام كل جزء من الائتمان ويتم سدادها خلال
الربع الأول من العام التالي لتاريخ استحقاقها •

ويتم السداد النهائى للفائدة مع السداد النهائى لأصل الدين .
يعتبر تاريخ بوليصة الشحن هو تاريخ استخدام الائتمان لسداد قيمة المعدات
من هذا الائتمان وبالنسبة للأعمال الهندسية يعتد بتاريخ الفاتورة الصادرة والمقبولة
وفقا للشروط الواردة بالعقود .

(مادة ٥)

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بسداد الائتمان المحدد بموجب المادة
٣ من هذا الاتفاق وكذلك الفوائد المستحقة عليه وذلك بإيداع المبلغ المذكور
بالجنيه الاسترلينى الحسابى بالحساب رقم ٥ المفتوح بالبنك المركزى المصرى
لصالح بنك الاتحاد السوفيتى للشئون الاقتصادية الخارجية طبقا لاتفاق الدفع
المصرى السوفيتى المبرم فى ٢٣/٦/١٩٦٢

(مادة ٦)

تستخدم المؤسسات السوفيتية المبالغ التى تدخل فى الحساب رقم ٥ المشار
اليه فى مادة ٥ لهذا الاتفاق لبنك الاتحاد السوفيتى للشئون الاقتصادية الخارجية
فى شراء بضائع مصرية طبقا لاتفاقيتى التجارة والدفع المصرى السوفيتى المعمول
بهما .

(مادة ٧)

تدفع حكومة جمهورية مصر العربية نقدا للجانب السوفيتى مصروفات
المؤسسات السوفيتية وفقا لشروط اتفاق الدفع المنفذ بين مصر والاتحاد السوفيتى
بما يختص بايفاد الأخصائين السوفيت الى جمهورية مصر العربية ، وكذلك
تدريب الفنى والصناعى للأخصائين والعمال المصريين فى الاتحاد السوفيتى وأيضا
وريث المواد المصنعة فى الاتحاد السوفيتى بشرط ألا تكون متاحة فى السوق
مصرى ووفقا لاتفاق المؤسسات المصرية والسوفيتية .

(مادة ٨)

تخول حكومة جمهورية مصر العربية البنك المركزى المصرى كما تخول حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية بنك الاتحاد السوفيتى للشئون الاقتصادية الخارجية لاعداد السجلات وعمل التسويات اللازمة للائتمان المقدم بالمادة ٣ ، وعلى البنكين المختصين فى أقصر وقت ممكن اعداد الاجراءات لامسك السجلات والحسابات الخاصة بهذا الائتمان قبل بدء التوريد وتنفيذ أعمال التصميم للمشروعات الموضحة بالمادة ١ وعلى أن يبذلا كل ما فى وسعهما لتنفيذ سداد المدفوعات فى الأوقات المحددة وكذلك التسويات والمتبقى من حسابات هذا الائتمان .

(مادة ٩)

دون الاخلال بحكم المادة ٣ من هذا الاتفاق التى تشير الى استخدام الائتمان ، يتم سداد قيمة المعدات على أساس السعر فوب « الميناء السوفيتى » والتوريدات للمعدات الكاملة والمواد من الاتحاد السوفيتى سيكون على أساس سيف، لموانى جمهورية مصر العربية وتقوم المؤسسات المصرية فى جمهورية مصر العربية بدفع مصاريف التأمين والتولون منفصلة وفقا لاتفاق الدفع المنفذ بين مصر والاتحاد السوفيتى المعمول به .

وبالنسبة للمصروفات التى تلتزم المؤسسات السوفيتية سدادها بالعملة الحرة فان الجانب المصرى يوافق على سدادها بذات العملة ويتم تحديد هذه المصروفات فى العقود المبرمة بين المؤسسات المصرية والسوفيتية .

(مادة ١٠)

يجوز للمؤسسات السوفيتية بيع المعدات والمواد المملوكة لها والمتواجدة بعد استكمال العمل فى المشروع (تسليم مفتاح) وفقا للقوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية و/أو اعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية دون سداد أية ضرائب أو رسوم جمركية .

(مادة ١١)

يجتمع ممثلو الجهات المختصة لكلا الجانبين بموسكو أو القاهرة فى إطار عمل اللجنة الفرعية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى والمنبثقة من اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى والفنى بهدف بحث تقديم تنفيذ هذا الاتفاق .

(مادة ١٢)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التى تؤكد التصديق وفقاً للإجراءات الدستورية اللازمة فى كل من البلدين .

وقع فى القاهرة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٨٩ من أصلين باللغات الانجليزية والعربية والروسية وكل النصوص لها نفس الحجية وتعتبر النسخة الانجليزية هى وثيقة العمل .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

(امضاء)

عن

حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

(امضاء)

ملحق للاتفاق المصرى السوفيتى

بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩

وصف المشروع :

مقدمة :

١ - يتكون المشروع من وحدتى توليد قدرة كل منها ٣٢٠ م. و. يتم تصميمها بنظام الاشعال الثنائى باستخدام الفحم أو الغاز الطبيعى ويشمل المشروع ميناء لاستقبال الفحم والربط الكهربائى بالشبكة الموحدة .

سيتم استخدام مياه خليج السويس فى عملية التبريد كما سيتم الحصول على الماء العذب عن طريق عمليات ازالة ملوحة مياه البحر أساسا أو أى طرق أخرى بديلة .

الفحم المطلوب لهذه المحطة سيكون عن طريق الاستيراد بصفة أساسية أما الغاز الطبيعى سيتم امداد المحطة به من شبكة الغاز الطبيعى .

تصميم وتصنيع وتركيب واختبارات المحطة ستكون خاضعة لموافقة الهيئات المصرية .

٢ - اطار العمل والمواصفات الفنية :

(أ) الغلايات :

تعمل الغلايات بنظام الاشعال الثنائى باستخدام الفحم والغاز الطبيعى وضغط البخار أقل من الضغط الحرج للغلايات مزودة بDRAM وملفات اعادة تحميم وحوائط الغلاية تبريد مياه وتشمل الأعمال كافة المساعدات كما تشمل أنظمة لتخزين ومناولة الفحم والرماد المتخلف ومكان لتخزين الفحم .

(ب) التريينات والمولدات :

التريينات من النوع متعدد المراحل على التوالى وتستقبل البخار الرئيسى والبخار المعاد تحميمه ومزودة بكل المساعدات اللازمة ومحول القوى الرئيسى .

(ج) أجهزة التحكم والمعدات الكهربائية :

تشمل التوريدات كافة أجهزة التحكم الآلية والكهربائية وأجهزة البيان والانداز والرقابة .

(د) محطة المفاتيح جهد ٥٠٠ ك.ف :

محطة المفاتيح مزودة بالغاز العازل بجهد ٥٠٠ ك.ف .

(هـ) ميناء استقبال الفحم :

المشروع يشتمل على انشاء ميناء لاستقبال الفحم بمعدل ٣ مليون طن سنويا ويستقبل الميناء سفن بحمولة حتى ٦٠٠٠٠ طن وتخضع المواصفات لموافقة الهيئات المصرية المسئولة .

(و) الربط الكهربائى للمحطة مع شبكة الجمهورية :

يتضمن المشروع ربط المحطة بالشبكة الموحدة من خلال كابلات دائرة واحدة جهد ٥٠٠ ك.ف . تعبر قناة السويس فى نفق خاص حتى محطة المحولات الجديدة بالسويس جهد ٥٠٠/٢١٠/١١ ك . ف ويشمل مشروع الربط دائرة جهد ٥٠٠ ك.ف بين محطة محولات السويس أبو زعبل .

(ى) الأعمال المدنية :

يشمل المشروع كافة الأعمال المدنية والتركيبات والبنية الأساسية .

(ز) ادارة المشروع والأعمال الهندسية :

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤ بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى فى انشاء مشروعات الطاقة فى جمهورية مصر العربية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٥، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٧/٨،

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى فى انشاء مشروعات الطاقة فى جمهورية مصر العربية بين حكومة جمهورية مصر العربية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٥ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/١٠/٣ وهو تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التى تؤكد التصديق وفقا للاجراءات الدستورية فى كل من البلدين (المادة ١٢ من هذا الاتفاق) .

صدر بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد